

لا يخرج من حيث المسجد وان حرم من حيث تقدر ملك العنبر وما تحت  
 احد صير يجوز لانه بمنزلة ذوقها بشرط ان لا يدعها قبل ان يراها الجمل فبارة  
 ولا يجوز التمسك في المسجد ولو كانت طاهية وكذا لا يجوز حبس ما  
 الرضوخ فيه بعد جبهه بخلاف نزولها الوضوء حال الرضوخ حيث لم يكن  
 على قدر فيحجز ولا يجوز لما القبل منبأ فيه وكذا هيما وقيل يجوز حيث  
 كما نقل عن البرقي وكذا لا يجوز ادخال الجاهلية في المسجد الا انزل اذا  
 امن تلويثه وقيل يجوز ادخال الجاهلية التي يرضى تلويثها وكذا ادخل  
 المستبري والمستنجي بالاجازة اذا امن تلويث المسجد ويجوز في الظاهر  
 في المسجد اذ الم يلزم عليه تقدير كقوله في قوله وفيه البليغ وقوله البليغ  
 وقسور البليغ بالشرط المذكور وهو عدم التعذير والابان عن علي  
 ذلك الذباب كثيرا لانه لا يخرج تقدير كتاب الصلاة احو  
 هي من خصايتها هذه الامة من حيث جمع الخس والكيفية الانية  
 ولتصميمها هو جواب هو جواب لان مما قاله الحق الانية ان يقال  
 وصل لهم فاجاب بانها لما تضمنت معنى المقطع عدت بعلي فكان  
 الشارح بقوله اما ان علي بمعنى الالام وصل بمعنى ادع واما ان علي  
 باقية على معناها وضمنت الصلاة معنى الملقط وهو يتعدى  
 بعلي اقول اي حسنة وقوله افعال اي ثمانية كما هي مبينة  
 في الحاشية فقد دخل في التبرج على اعتبار القلم وفي قوله التبرج  
 مما محتمل حيث غير في الاول بالارد وفي الثاني بقوله لا يمدح وكان  
 الاول ان يقول ولا تزد صلاة الا خمس وحده في الصلاة ومنها  
 في الدخول صلاة المروض التي يخرجها على قلبه لان قولهم ان تكلم عليها  
 المحتمل وقوله سئل الواجب في الضللة لان الضللة سرعة الاستغناء  
 على السنن لقولهم علمه لقوله غير التكبير والتسليم وهو ضعيف  
 لاقتضاه

لاقتضاه خروجها مع انها داخلان وركبان لان النسي يقتضيه ويختص بها  
 هذه كما هنا وقد يفتح ويختص بما ليس من كاحطية اقتضت بالتكبير  
 وليس منها واختتمت بالعمالوة الامور وليس منها بخلاف سجدة  
 التلاوة اذ فيه نظر لانه حيث اعززت العلية بخلاف فكيف يخرجها فالاولى  
 حتى قوله بخلاف سجدة اذ يمكن ان يقال ان صلاة الاخرس تعدون  
 فيها الافعال وصلاة الجاهلة تعدون فيها الاقوال فترى ان الصلاة  
 فيسئل اذ خالها بخلاف سجدة التلاوة والشكر لما كانت فعلا واحدا  
 وقولين بعد دخولها في الصلاة اقول ايموا جبهه وكذا الافعال واجبة  
 بخلاف قول الشارح وسئل الواجب والمنذوب من الذين ابي من  
 ادلتها بالضرورة اي الا ان والافعالها نظرية بدليل اننا سئل  
 علي ابياتها بالكتاب والسنة او ان المعنى علم ابياتها العلم الضروري  
 الذي لا يخفى على احد اي حافظوا في تفسيره لان الامر لا يدل على  
 مداومة ولا يدل على الاثبات بالسنن لان الامر للوجوب فكان الاول  
 ان يقول اي افعالها ولا تتركها وقوله اي ابي به بعد الاول بيان  
 التاقيت وقوله للاعرابي اي به بعد الاول بيان احصولان الاول  
 لا يدل على احصولان العدد لانهم لم وقوله للماذن اي به بعد ما تقدم  
 لدفع نزهة نسخ الوجوب كما نسخ العدد واما وجوبه اذ وارد على  
 قوله حين في كل يوم وتليته للرافع اذ متعلق بشرح واما المسند  
 فللامام الشافعي والظاهر كانت صلاة داود وقيل كانت لابراهيم  
 والعباس سليمان وقيل للعزيز وقيل ليعنيس والمغرب ليعقوب  
 وقيل ليعسى وقيل لداود واليهما كانت ليعنيس وقيل ليعسى وقيل  
 خاصة بنينا فبقية اذ خال من قوله اول صلاة او معطوف على  
 كانت فالبدء بالظن معللة بملة مركبة على الاول ومعللة بعلمتين